

أخبار الثورة

"جواد أبو حطب" وزيراً للدفاع مؤقتاً ضمن مبادرة "الجيش الوطني الموحد"، والقلمون الشرقي ينضم لمناطق "خفض التصعيد"

- أعلنت الحكومة السورية المؤقتة عن تشكيل "وزارة دفاع للثورة"، وسمّيت رئيسها الدكتور جواد أبو حطب، وزيراً للدفاع في بيان نشرته يوم الثلاثاء الماضي.

وأشار البيان إلى أن الفصائل الثورية المتبنية لمبادرة الجيش الوطني الموحد قررت تشكيل لجنة مكلفة باختيار رئيس هيئة الأركان للجيش الموحد بالتشاور مع رئيس الحكومة.

- توفيت يوم الأحد الماضي الطفلة الرضيعة "لانا علاء طه" في مخيم اليرموك بعد ولادتها بساعات قليلة وذلك بسبب عدم توفر حاضنة للأطفال وطبيب مختص داخل المخيم.

يشار إلى أن عائلة الطفلة حاولت إخراجها إلى العاصمة دمشق بوساطة من أحد أعضاء لجنة المصالحة في المنطقة، ولكن عدم توفر وسيلة للنقل أدى إلى وفاة الطفلة قبل إخراجها إلى العاصمة.

- تمكن مقاتلو جيش الإسلام في جنوب دمشق يوم الأحد الماضي من قتل أربعة عناصر لتنظيم الدولة على جبهة حي الزين، بعد استهداف أماكن تمركزهم بعدد من قذائف الهاون.

- استهدفت قوات الأسد مساء الأحد الفائت حي التضامن جنوب دمشق بأكثر من عشرة صواريخ شديدة الانفجار، ما أسفر عن إصابة مدني بجروح، إضافة إلى حدوث دمار واسع في المباني السكنية.

- وقعت الفصائل الثورية في القلمون الشرقي اتفاقاً لوقف إطلاق النار بشكل كامل مع الجانب الروسي يشمل مناطق عدة في القلمون.

وشمل الاتفاق إضافة لوقف إطلاق النار اتخاذ الطرفين كامل التدابير اللازمة لتحسين الحالة الإنسانية في المنطقة، وأن تُدار منطقة خفض التصعيد الموقع عليها من قبل المجالس المحلية الحالية التي تدير جميع النشاطات المدنية.

- تمكن فيلق الرحمن من قتل أكثر من 25 عنصراً وجرح العشرات من قوات الأسد في كمين محكم يوم الأحد الفائت، أحبط من خلاله محاولة اقتحام جبهات حي جوبر الدمشقي.

مبادرة المجلس الإسلامي الفرصة الأخيرة لإنقاذ الثورة

قد تكون هذه المبادرة الخيرة هي الفرصة الأخيرة لإنقاذ الثورة، ولن أزيد من قيمتها -وهي صادرة عن أعلى مرجعية شرعية في سوريا- لو قلت إن الإعراض عنها وعدم الاستجابة لها معصيةٌ بالميزان الشرعي وخيانةٌ بالميزان الثوري، فيا أهل الثورة من مدنيين وعسكريين:

استجيبوا لما يُنقذ ثورتكم قبل فوات الأوان.

لقد بتنا أخيراً بحاجة ملحةً إلى مشروع إنقاذ جذري بعيداً عن الترقيع والتجميع، علينا أن نعيد هيكلة الثورة لإنتاج بنية ثورية جديدة تصلح أن تكون جسراً بين حالة الفصائلية الراهنة ومشروع الدولة المستقلة الذي نحلم به، وهذا المشروع الطموح لا يمكن تنفيذه بتجميع الكيانات القائمة -عسكريةً وغير عسكرية- بصورتها الراهنة، فلو أننا اقتصرنا على التجميع فسوف نعيد إنتاج الحالة الحاضرة بأسماء جديدة فحسب.

إن "إعادة هيكلة الثورة" عملية جذرية تحتاج إلى شجاعة وجرأة وإخلاص، وقد تتسبب في تفكيك جزئي لبعض المؤسسات الثورية الحالية وإعادة تركيبها في كيانات جديدة، على أن يُراعَى في هذه العملية ضابطان رئيسيان:

(أ) فك الاشتباك بين المؤسسات الثورية المختلفة والفصل بين السلطات العسكرية والمدنية والقضائية.

(ب) إعادة توزيع الكوادر البشرية على المؤسسات الثورية حسب الكفاءة والخبرة والاختصاص إن هدف "إعادة هيكلة الثورة" ليس حل الكيانات الحالية ودمجها في كيانات موحدة، فإن ما ينبغي أن نسعى إليه هو إنتاج "أجهزة ثورية مركزية" من خلال اجتماع المؤسسات الثورية على مبدأ الشراكة والتنسيق والتعاون الطوعي، وصولاً إلى كيان ثوري وطني جامع يقود الثورة السورية ويقضي على حالة التشرذم والشتات.

إن الثورة تملك ما يكفي من الكفاءات لتكوين "الأجهزة الثورية المركزية" المطلوبة، لكن كثيراً من تلك الكفاءات ما يزال محجوباً بسبب "احتكار السلطة" الذي مارسه بعض الفصائل، وقد آن الأوان لتدرك هذه الفصائل أن الثورة أكبر منها بكثير؛ إنها مشروع كبير لولادة دولة كاملة، وهو من الضخامة والثقل بحيث يحتاج إلى أعداد هائلة لحمله ونقله من عالم الأحلام إلى عالم الوجود.



ما هي الأجهزة الثورية المركزية التي نحتاج إليها ولا نستطيع الاستغناء عنها؟ لعل أهمها ما يلي: قيادة عسكرية عليا (أو هيئة أركان الحرب لقوى الثورة)، ولجنة سياسية مركزية، وجهاز قضائي موحد (يضم المحكمة الثورية العليا)، وإدارة عامة للمجالس المحلية وشؤون اللاجئين، وجهاز إعلامي مركزي، وجهاز موحد لأمن الثورة، ومؤسسة مركزية للتصنيع العسكري، وهيئة عامة للإغاثة (قد تتضمن إدارة عامة لتشغيل المشاريع التنموية)، وهيئة عامة للخدمات الطبية، وهيئة عامة للتعليم، وجهاز مركزي للتخطيط الاستراتيجي والدراسات المستقبلية، بالإضافة طبعاً إلى الصندوق العام وجهاز الصرف المركزي والرقابة والتفتيش.

لا نستطيع تنفيذ مشروع الانتقال من حالة الشردمة الثورية الحالية إلى الحالة النموذجية المطلوبة دون توفر "كيان حامل"، جهة تتبنى المشروع وتستطيع الاتصال بأطرافه المختلفة وتملك حداً أدنى من التأثير والمرجعية والحياد.

ربما لا يوجد في الفضاء الثوري في الوقت الحاضر من يملك هذه المؤهلات سوى "المجلس الإسلامي السوري"، فهل يتقدم للقيام بهذه المهمة الجليّة؟ سواء أكان المجلس هو حامل المشروع أو غيره فيمكنه أن ينفذ المهمة المطلوبة، بقدر قليل من الجهد إذا امتلك الحد الأدنى من أدوات التخطيط والتنفيذ، ويمكنه إنجاز المهمة بالترتيب التالي:

تنظيم مجموعة مؤتمرات تنفيذية يُدعى إلى كل واحد منها العاملون في مجال محدد من المجالات الثورية، فتُجمَع في مؤتمر واحد -على سبيل المثال- المنظمات الإنسانية والإغاثية التي ستنشأ عنها "الهيئة العامة للإغاثة"، وسوف يكون من أهداف هذا المؤتمر كتابة نظام الهيئة الأساسي وإنشاء الصندوق العام وانتخاب "اللجنة التنفيذية" المكلفة بقيادة الأعمال الإغاثية والإنسانية في سوريا. سوف تُنظّم مؤتمرات مشابهة تجمع الأمثال مع الأمثال في مجالات العمل الثوري المختلفة، ويمكن عقد أكثر من مؤتمر واحد في وقت واحد لتوفير الوقت... يتبع.. بقلم: مجاهد مأمون ديرانية

القبول ببقاء بشار في المرحلة الانتقالية، هل هو الحل؟

بصراحة

يرى البعض في القبول ببقاء بشار في المرحلة الانتقالية مخرجاً من حالة الاستعصاء التي وصلنا إليها. حجتهم أن ذلك سيخفف من القتل والحصار والتشريد الذي يتعرض له الناس الذين (تعبوا) ولم يعودوا يطبقون المزيد، وأن رفض ذلك سيدفع الروس إلى (الحل العسكري).



وبالتالي نكون قد خسرنا ما يمكن أن نحصله سياسياً بما بقي لنا من أوراق قوة، وأن بقاء بشار ليس مهماً إذا تم التركيز على إعادة هيكلة أجهزة الأمن وإطلاق الحريات فإذا تحقق ذلك أصبح بقاء بشار من عدمه تفصيلاً بسيطاً لا يستحق التوقف عنده.

لنفترض أن الوفد السياسي الذي يفاوض باسم الثورة السورية قبل بتوقيع اتفاق يتضمن بقاء بشار في المرحلة الانتقالية، هذا يعني أن أهل الثورة من خلال من يمثلونهم سياسياً اعترفوا بشرعية بشار وهذا يعني تبرأته من الجرائم التي ارتكبها فهو كان يقوم بواجبه كرئيس شرعي في مواجهة الخارجين على الشرعية ويعني أيضاً إقرار أهل الثورة بالمسؤولية عما حل بالبلد من دمار كونهم هم من بدأوا الخروج على سلطة شرعية، هذا الإقرار له تبعاته السياسية والقانونية ولا معنى هنا للقول: إننا نعتزف بشرعية واقعية لا سياسية، الشرعية الواقعية تتحول إلى سياسية بمجرد الاعتراف بها وهكذا تتم شرعنة الجريمة من أجل تمريرها تماماً كمن يغتصب امرأة ويجبرها على توقيع عقد زواج معه!

سيكون على الأطراف العسكرية المعارضة التي قبلت بشار رئيساً في مرحلة انتقالية أن تقبل الانخراط تحت قيادته في محاربة الإرهاب، وسيكون على الحاضنة الشعبية للثورة التي قبلت بذلك أن تتخلى عن أي نشاط احتجاجي يتحدث عن جرائمه ويطالب بإسقاطه، باختصار نحن أمام استسلام كامل وحالة رضوخ وانكسار لا وجود فيها لمعنى التسوية والحل السياسي.

إن الحديث عن إصلاح الأجهزة الأمنية وإطلاق الحريات بوجود بشار هو فتازيا لا تستحق النقاش، أما عن تعب الحاضنة وقدرة النظام على حسم عسكري فلو استطاع النظام اقتحام ما بقي من مناطق محررة لما رضي باتفاق خفض التصعيد، ولو استطاع استعادة بقية المناطق بالضغط والإغراءات كما فعل في مناطق المصالحات لما رضي باتفاق خفض التصعيد، ولو بلغ التعب بملايين المهاجرين والنازحين أنهم يرضون العودة تحت حكمه لعادوا إلى مناطقهم فلا أحد يمنعهم من ذلك والنظام سيكون أول المشجعين، إن كل خيمة يتحمل ساكنوها ذل اللجوء في دول الجوار أو خطر القصف في المناطق الخارجة عن سيطرته هي عنوان رفض لبشار.

اتفاقيات خفض التصعيد هي ثمرة صمود وليست علامة هزيمة ويجب البناء عليها لتحقيق مكاسب سياسية من خلال نظمها في اتفاق واحد وتوحيد الجهة المفاوضة باسم الثورة فلا تنقسم بين

أستانة وجنيف وبين فصيل يذهب إلى أستانة وآخر يرفض. بقلم: ياسر العيتي